



مساهمة الآليات المؤسسية في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي

The contribution of institutional mechanisms in combating administrative corruption in the sports sector.

حساني عادل¹، عويسي إيمان²

¹ جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر 3 / مخبر العلوم والخبرة وتكنولوجيا النشاط البدني والرياضي / الجزائر

hassani.adel@univ-alger3.dz/

² جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر 3 / مخبر العلوم والخبرة وتكنولوجيا النشاط البدني والرياضي / الجزائر

aouissi.imane@univ-alger3.dz/

تاريخ النشر: 2025-07-31

تاريخ القبول: 2025-06-13

تاريخ الاستلام: 2025-02-15

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مساهمة الآليات المؤسسية في الحد من الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي، وقمنا بتصميم استبيان يتكون من 16 عبارة لمعرفة دور ومساهمة الآليات المؤسسية في الحد من الفساد الإداري في المجال الرياضي. حيث تم تطبيق الاستبيان على عينة تضم 30 إداريا موزعين بين مديرية الشباب والرياضة وديوان مركب المتعدد الرياضات وديوان مركب الشباب بالولاية. وباستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية، تبين وجود دور ومساهمة فعالة وإيجابية للآليات المؤسسية في التقليل من الفساد الإداري في المجال الرياضي والحد من التجاوزات

الكلمات الدالة: الفساد؛ الآليات المؤسسية؛ الفساد الإداري.

Abstract:

The study aims to identify the contribution of institutional mechanisms in reducing administrative corruption in the sports sector in Algeria. To achieve the study's objectives, we adopted a descriptive approach and designed a questionnaire consisting of 16 statements to assess the role and contribution of institutional mechanisms in mitigating administrative corruption in sports. The questionnaire was administered to a sample of 30 administrators distributed among the Directorate of Youth and Sports, the Multi-Sports Complex Office, and the Youth Complex Office in the province. Using a variety of statistical methods, the findings revealed a significant and positive contribution of institutional mechanisms in reducing administrative corruption in the sports sector and limiting violations.

****Keywords:**** Corruption; Institutional Mechanisms; Administrative Corruption

مقدمة:

يعد الفساد الإداري أحد التحديات الكبرى التي تواجه مختلف القطاعات حول العالم، ومن بينها المجال الرياضي، حيث يؤثر سلباً على النزاهة، والعدالة، والتنمية المستدامة لهذا القطاع الحيوي. فالرياضة، باعتبارها أداة لتعزيز القيم الأخلاقية والمنافسة الشريفة، تتعرض في كثير من الأحيان لممارسات غير قانونية مثل الرشوة، المحسوبية، وسوء استخدام السلطة، مما يهدد دورها في تحقيق التنمية المجتمعية والاقتصادية (Transparency International, 2021). ويعتبر الفساد الرياضي أحد أخطر أنواع الفساد نظراً لتأثيره المباشر على ثقة الجماهير، ومستوى الأداء، ومصداقية المؤسسات الرياضية (Pielke, 2013).

وقد أدركت المؤسسات الرياضية، سواء الوطنية أو الدولية، خطورة هذه الظاهرة، مما دفعها إلى تبني آليات مؤسسية لمكافحة الفساد الإداري، تشمل سنّ القوانين واللوائح التنظيمية، وتعزيز آليات الرقابة والمساءلة، إضافة إلى نشر ثقافة الشفافية والنزاهة بين الفاعلين الرياضيين (Geeraert, 2018). وفي هذا السياق، أكدت اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) على أهمية الحوكمة الرشيدة في المؤسسات الرياضية لضمان النزاهة والشفافية في إدارتها (IOC, 2020). كما أشارت دراسات حديثة إلى أن ضعف الأنظمة الرقابية وعدم كفاءة تطبيق القوانين يساهمان في تفشي الفساد داخل المؤسسات الرياضية، مما يستدعي تطوير آليات أكثر فعالية لمواجهة (Mason et al., 2022). وتوضح الأدبيات أن تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة من خلال استقلالية المؤسسات، والرقابة الداخلية، والإفصاح المالي، يسهم بشكل مباشر في الحد من الفساد (Andreff, 2019).

وفي السياق الجزائري، تواجه المؤسسات الرياضية تحديات متزايدة تتعلق بالفساد الإداري، مما يستوجب دراسة معمقة حول مدى كفاءة الآليات المؤسسية المطبقة لمكافحة هذه الظاهرة. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن غياب الاستقلالية المالية والإدارية في الهيئات الرياضية، وضعف تنفيذ القوانين، يساهمان في انتشار الفساد ويعوقان تطوير القطاع الرياضي (Benkhelil&Sahraoui, 2021). كما أن عدم وجود نظام رقابي فعال، وضعف ثقافة الإبلاغ عن الفساد، يزيدان من تفشي هذه الظاهرة، ما يتطلب تدخل الجهات المسؤولة لتعزيز الشفافية والمساءلة (Duggan, 2020).

بناءً على ذلك، ظهرت فكرة إجراء الدراسة من أجل فهم أفضل كيفية مساهمة الآليات المؤسسية في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر وذلك من أجل فهم أفضل لكيفية تطوير وترقية النشاط الرياضي وإيصاله لمكانته المطلوبة ومن هنا جاء التساؤل التالي :

هل الآليات المؤسسية تساهم في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر؟

التساؤلات الجزئية:

- هل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته تساهم في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر؟

- هل المحكمة الجزائرية لتسوية النزاعات الرياضية تساهم في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر؟

2-الفرضية العامة :

الآليات المؤسسية تساهم في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر .

الفرضيات الجزئية :

- السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته تساهم في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر

- المحكمة الجزائية لتسوية النزاعات الرياضية تساهم في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر

3- أهداف الدراسة :

التحديد الدقيق لمفهوم الفساد، والفساد الإداري

- معرفة مدى مساهمة الآليات المؤسسية في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر .

- معرفة مدى مساهمة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر

- معرفة مدى مساهمة المحكمة الجزائية لتسوية النزاعات الرياضية في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر

- تسليط الضوء على المعوقات والعقبات التي تكتنف الفساد الإداري ، ومحاولة تشخيص سبل الوقاية من الفساد الإداري في المجال الرياضي.

4- أهمية الدراسة:

تتجلى الأهمية العلمية لهذا الموضوع في تشخيص وتحليل ظاهرة الفساد الإداري في المجال الرياضي من خلال التعرف على الآليات المؤسسية التي تكافح الفساد الإداري والتي يشرعها القانون في الجزائر ، نظرا لخطورة هذه الظاهرة ومآلها من توابع على جميع المجالات وخاصة المجال الرياضي ، ذلك من خلال الوقوف على أهمية هذا الموضوع العملية و التوصل إلى نتائج وتوصيات تخدم كيفية مكافحة الفساد في المستقبل ، وأيضا التعرف على الأجهزة المؤسسية المكافحة للفساد.

5- تحديد المصطلحات

1-5 الفساد لغة: إن الفساد في معاجم اللغة هو من الجذر (فسد) ضد كلمة (صلح) والفساد لغة هو البطلان، فإذا قيل فسد الشيء يعني بطل واضمحل ، ويأتي هذا التعبير عن معاني عديدة بحسب موقعه فهو (الاجذب أو القحط) ، كما في قوله تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ليدى الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) ، أو الطغيان والتجبر) كما في قوله تعالى (الذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فساد) ،

الفساد اصطلاحا: لا يوجد مفهوم محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه المصطلح ، إلا أن هناك اتجاهات مختلفة لها اتفاق في كون الفساد الذي يعتبر هو إساءة استعمال للسلطة والوظيفة من اجل الاكتساب الخاص للمسؤول .

2-5 الآليات المؤسسية

1-2-5 السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد مكافحته : حسب ما جاء في نص :المادة 18من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته بأن " :الهيئة سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و هي تحت تصرف رئيس الجمهورية " (القانون 01/06)

كما أن المشرع الجزائري حذا حذو نظيره الفرنسي في أن فكرة السلطات الإدارية المستقلة، والتي يأتي الهدف من إنشائها هو ضمان الحياد والشفافية في الحياة السياسية والشؤون العمومية، لذا يمكن القول أن استقلالية السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته يعد أمرا ضروري حتى تتمكن، هذه الأخيرة من أداء مهامها وتطبيق دورها بصورة فعالة.

2-2-5 المحكمة الجزائرية لتسوية النزاعات الرياضية : بعد كثرة وتزايد الخلافات بين أطراف الرياضة من جمعيات ، اتحاديات ، نوادي وغيرها وتعسر وجود وسيلة حسم النزاعات الرياضة غير القضاء العادي والقضاء الإداري تم إنشاء محكمة تحكيم رياضي سنة 1999 ، وهذا لتقوم هذه الهيئة القانونية بتسوية وحل النزاعات والقضايا الرياضية ، وبدأت العمل في جويلية 1999 ، بموجب القرار رقم 752 المؤرخ في 12 جويلية 1999.

3-3-5 آلية الإعلام الرياضي : تتمتع وسائل الإعلام بحرية التعبير التي بفضلها يمكن لها أن تكون لها المشاركة الفعالة في شتى العمليات مثل المساءلة والمحاسبة وتقصي الأخبار ونشر الثقافات وكما يمكن للصحافة والإعلام أن يمثلوا المواطنين داخل وخارج الوطن ، بالإضافة إلى عملية فضح كل حالات التي يشوبها الفساد مما تمسى بالصحافة الصفراء

3-5 الفساد الإداري: هو إساءة استعمال السلطة الحكومية ومخالفة ما تنص عليه القواعد والقوانين التي تحكم ويتقيد بها العمل الحكومي للحصول على مكاسب أو منافع خاصة من خلال مخالفة . (حمدي عبد العظيم، 2008 ، ص 23).

6- الطرق المتهجية المتبعة

3-3- المنهج المتبع :

إن مشكلة البحث هي المحدد الرئيسي للمنهج الذي يجب أن يتم إتباعه في الدراسة ، والذي يجب أن يلاءم دراستنا حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي ،

7- مجتمع وعينة الدراسة :

1-7 مجتمع البحث : وهو المجتمع الكلي للدراسة ، حيث تمثل مجتمع دراستنا في الهيئات الإدارية الرياضية في ولاية المسيلة،

2-7 عينة المجتمع: وهي الفئة التي تمثل الجزء من الكل حيث شملت عينة دراستنا رؤساء مصالح في مديرية الشباب والرياضة في ولاية المسيلة ، موظفي ديوان المركب المتعدد الرياضات ولاية المسيلة وموظفي ديوان مركب الشباب ولاية المسيلة ، والتي شملت 30 موظف إداري ، وكانت اختيار العينة بطريقة مقصودة .

8- أدوات جمع البيانات :

يشير محمد شفيق : أن الدراسة الوصفية يمكن أن تستعمل فيها مجموعة من الأدوات، لأنها تستهدف تقرير خصائص المشكلة ودراسة الفروق المحيطة بها، وكشف ارتباطاتها بمتغيرات أخرى بهدف وصف الظاهرة المدروسة وصفا دقيقا". (محمد شفيق، 1998، ص 111)

➤ لهذا فقد استخدم الباحث أداة هي الاستبيان .

الاستبيان: هي مجموعة من الأسئلة التي تعرض لعينة من الأفراد للإجابة عليها بشكل واضح، دون الحاجة إلى شرح إضافي.

وقد اشتمل هذا الاستبيان على 02 محاور متضمنة 16 سؤال موزعة على المحاور التالية:

المحور الأول : يتعلق بالسلطة العليا للوقاية من الفساد ومكافحته،

المحور الثاني : يتعلق بالمحكمة الجزائية لتسوية النزاعات

8-2- الخصائص السيكميترية للأداة:

الصدق:

درجة الصدق تُعتبر العنصر الأكثر أهمية في قياسات واختبارات البحث، حيث يرتبط بشكل أساسي بمدى دقة نتائج الاختبارات. وفقاً لتابلي، الصدق يُعتبر الاعتبار الأساسي الذي يجب توفره في أي اختبار أو قياس..(محمد حسن علاوي، 1996، ص 321)

❖ صدق المحكمين

وذلك للتأكد من أن هذا الاستبيان يقيس ما أعد لقياسه، فقمنا بعرض الاستبيان على الأستاذ المشرف، ومجموعة من الأساتذة الجامعيين والبالغ عددهم 03 أساتذة وكان الاتفاق على أن هذا الاستبيان يقيس ما وضع لقياسه.

❖ الصدق الذاتي:

ويقصد به الصدق الداخلي للاختبار، وهو عبارة عن الدرجات التجريبية للاختبار منسوبة للدرجات الحقيقية الخالية من أخطاء القياس؛ ويقاس عن طريق حساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الأداة وذلك من خلا المعادلة التالية:

معامل الصدق الذاتي = معامل الثبات

الجدول رقم(01) يوضح قيمة الصديق الذاتي لأبعاد الاستبيان

الصدق الذاتي	مجاور الاستبيان
0.84	السلطة العليا للوقاية من الفساد ومكافحته,
0.95	المحكمة الجزائية لتسوية النزاعات,
0.87	الاستبيان

الثبات: يُعرف بأنه مدى التماسك أو الاتساق في النتائج التي تُعطى من خلال وسيلة القياس المستخدمة. يشير إلى مدى استقرار الاختبار واتساقه في قياس ظاهرة معينة على ممرات متعددة من خلال نفس الوسيلة.

➤ للتحقق من ثبات الاستبيان قمنا بتوزيعه على بعض الإداريين من عينة الاستطلاعية والبالغ عددهم 06 إداريين ثم حساب ثبات أداة القياس باستخدام اختبار "ألفا كرونباخ" التي تعتمد على تقدير الثبات من تطبيق واحد للأداة، وهذا ما توضحه الجدول التالي :

جدول رقم (02) : يوضح نتائج معامل الثبات للاستبيان

معامل الثبات	مجاور الاستبيان
0.72	السلطة العليا للوقاية من الفساد ومكافحته,
0.92	المحكمة الجزائية لتسوية النزاعات,
0.78	الاستبيان

9 عرض النتائج وتفسيرها ومناقشتها ,

9 عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى: والذي ينص على :

السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته تساهم في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر

ولاختبار والتحقق من صحة هذه الفرضية استخدمنا المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمتوسط الفرضي للمتغير وقيمة اختبار ت للحكم على النتيجة، والنتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (03): يمثل نتائج اختبار (T) للفروق الإحصائية للمحور الأول:

التساؤل الثالثة	العينة	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	الفرق بين المتوسطين	درجة الحرية	مستوى المعنوية
المتغير	30	8	22.03	1.88	16	06.03	29	0.001

يتضح من الجدول (03) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة على مساهمة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر ، والبالغ عددهم (30) فردا ، بلغ (22.03) بانحراف معياري قدر بـ (1.88) وهو اكبر من المتوسط الفرضي الذي اعتمدنا عليه (16) بمقدار 06.03، وبدلالة الفروق نجد أن درجة الاحتمال المعنوية sig بلغت 0.001 وهي اقل من مستوى الدلالة الذي اعتمدنا علي عند مستوى دلالة 0.05 وحتى عند مستوى الدلالة 0.01 ومنه نقبل الفرض البديل الذي مفاده أن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته تساهم في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر

مناقشة الفرضية الأولى: من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول رقم (03) و من خلال الاتجاه الكلي للاستبيان والدلالات الإحصائية نستنتج أن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته تساهم في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر وهو ما يؤكد صدق فرضيتنا ويعزو ذلك إلى مساهمة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات والاتحادات الرياضية، وفرض رقابة صارمة على التمويل والميزانيات لضمان عدم التلاعب بالأموال المخصصة للرياضة. كما تلعب دوراً محورياً في التحقيق في قضايا الفساد الرياضي، مثل الرشاوى والتلاعب بالنتائج والعقود غير القانونية، إلى جانب تعزيز ثقافة النزاهة عبر حملات التوعية وبرامج التدريب التي تستهدف المسؤولين الرياضيين واللاعبين والجمهور. إضافةً إلى ذلك، تعمل السلطة بالتنسيق مع الجهات الرقابية والقضائية لضمان متابعة المخالفين ومعاقبتهم وفق القوانين، مما يساهم في الحد من الفساد وترسيخ مبادئ العدالة والنزاهة في المجال الرياضي.

عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية: والذي ينص على :

المحكمة الجزائية لتسوية النزاعات الرياضية تساهم في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر

ولاختبار والتحقق من صحة هذه الفرضية استخدمنا المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمتوسط الفرضي للمتغير وقيمة اختبار T للحكم على النتيجة، والنتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (04): يمثل نتائج اختبار (T) للفروق الإحصائية لمحور الثاني:

التساؤل	العينة	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	الفرق بين المتوسطين	درجة الحرية	مستوى المعنوية
المتغير	30	08	23.33	1.67	16	07.33	29	0.00

يتضح من الجدول (04) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة على مساهمة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر ، والبالغ عددهم (30) فردا ، بلغ (23.33) بانحراف معياري قدر بـ (1.67) وهو اكبر من المتوسط الفرضي الذي اعتمدنا عليه (16) بمقدار 07.33،

وبدلالة الفروق نجد أن درجة الاحتمال المعنوية sig بلغت 0.00 وهي اقل من مستوى الدلالة الذي اعتمدنا علي عند مستوى دلالة 0.05 وحتى عند مستوى الدلالة 0.01 ومنه نقبل الفرض البديل الذي مفاده انالمحكمة الجزائرية لتسوية النزاعات الرياضية تساهم في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي بالجزائر

مناقشة بالفرضية الثانية: من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول رقم (04) و من خلال الاتجاه الكلي للاستبيان والدلالات الإحصائية نستنتج أن المحكمة الجزائرية لتسوية النزاعات الرياضية تساهم في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر وهو ما يؤكد صدق فرضيتنا ويعزو ذلك إلى دورها في ضمان العدالة الرياضية والفصل في النزاعات التي قد تنشأ بسبب التجاوزات الإدارية والمالية داخل الهيئات الرياضية. فهي تعمل على مراقبة شرعية القرارات الإدارية المتخذة من قبل الأندية والاتحادات، والتأكد من احترام القوانين واللوائح المعمول بها، مما يمنع استغلال السلطة لتحقيق مصالح شخصية. كما تساهم المحكمة في الحد من التلاعب والرشاوى عبر التحقيق في الشكاوى المتعلقة بسوء الإدارة والفساد المالي، وتعزز الثقة في المؤسسات الرياضية من خلال فرض العقوبات المناسبة على المخالفين. بالإضافة إلى ذلك، توفر المحكمة آلية قانونية لحل النزاعات بطرق عادلة وشفافة، مما يقلل من اللجوء إلى الوسائل غير القانونية لحسم الخلافات، وبالتالي يحد من الفساد الإداري ويعزز مبادئ الحوكمة الرشيدة

عرض وتحليل نتائج الفرضية العامة: والذي ينص على :

الآليات المؤسسية تساهم في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر

ولاختبار والتحقق من صحة هذه الفرضية استخدمنا المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمتوسط الفرضي للمتغير وقيمة اختبار T للحكم على النتيجة، والنتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (05): يمثل نتائج اختبار (T) للفروق الإحصائية للاستبيان:

التساؤل	العينة	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	الفرق بين المتوسطين	درجة الحرية	مستوى المعنوية
المتغير	30	16	45.36	1.77	32	13.36	29	0.00

يتضح من الجدول (05) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة على مساهمة الآليات المؤسسية في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر، والبالغ عددهم (30) فردا ، بلغ (45.36) بانحراف معياري قدر بـ (1.77) وهو اكبر من المتوسط الفرضي الذي اعتمدنا عليه (32) بمقدار 13.36، وبدلالة الفروق نجد ان درجة الاحتمال المعنوية sig بلغت 0.00 وهي اقل من مستوى الدلالة الذي اعتمدنا علي عند مستوى دلالة 0.05 وحتى عند مستوى الدلالة 0.01 ومنه نقبل الفرض البديل الذي مفاده أن الآليات المؤسسية تساهم في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر

مناقشة الفرضية العامة :

من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول رقم (05) و من خلال الاتجاه الكلي للاستبيان والدلالات الإحصائية نستنتج أن الآليات المؤسسية تساهم في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر وهو ما يؤكد صدق فرضيتنا و تعزو مساهمة الآليات المؤسسية في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر إلى عدة عوامل رئيسية، أبرزها تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال فرض رقابة صارمة على الهيئات الرياضية والتأكد من التزامها بالأنظمة والقوانين. كما تلعب هذه الآليات دورًا في التحقيق ومعالجة المخالفين عبر متابعة التجاوزات المالية والإدارية،

مما يقلل من فرص الفساد. إضافةً إلى ذلك، تعمل المؤسسات المختصة على تنظيم العمليات المالية والرقابية لضمان حسن استخدام الموارد المخصصة للرياضة، مع التركيز على تعزيز النزاهة والتوعية من خلال حملات وبرامج تدريبية تستهدف المسؤولين الرياضيين واللاعبين. كما يساهم التعاون بين هذه الآليات والجهات القضائية والرقابية الأخرى في فرض سيادة القانون والتصدي للممارسات الفاسدة داخل القطاع الرياضي.

الاستنتاجات:

استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها والمرتبطة بأهداف البحث وفي ضوء المنهج المستخدم وفي حدود العينة وخصائصها فقد تم التوصل للاستنتاجات التالية:

- الآليات المؤسسية تساهم في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر.

- السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته تساهم في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر

- المحكمة الجزائرية لتسوية النزاعات الرياضية تساهم في مكافحة الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر

الاقتراحات :

من خلال النظر إلى دراستنا والتمحيص للمعلومات والمعطيات ارتأينا إلى:

- وجوب وضرورة تطبيق الآليات المؤسسية في المجال الرياضي من أجل الحد من الفساد الإداري .
- ضرورة تعزيز آليات الرقابة الخارجية من خلال تفعيل الرقابة الإعلامية وتشجيع وسائل الإعلام على تسليط الأضواء على التجاوزات في المجال الرياضي وبالتالي فضح الممارسات الفاسدة.
- اللجوء إلى المحكمة الجزائرية لتسوية النزاعات من أجل الفصل في القضايا وبالتالي المساهمة في الحد من الفساد الإداري.
- العمل على رسكلة الإداريين وتكوينهم وتعليمهم حول المادة الإدارية لمكافحة الفساد وإبراز العواقب الناجمة عن كل عمل إداري فاسد.

المراجع :

1. بلال خلف السكارنة (2011)، الفساد الإداري، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع. حمدي عبد العظيم (2008) عولمة الفساد وفساد العولمة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
2. السيد علي شتا (2003)، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، الإسكندرية، مصر، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
3. عبد الباسط عبد المعطي (1985)، بعض الأبعاد البنائية للفساد في القرية المصرية، القاهرة،
4. قانون رقم 22/06، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المؤرخ في 34/43/3449 (الجريدة 64 الرسمية العدد 14 المؤرخة في 40/42/3449، ص 6)، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
5. معيزة نوال (2021)، شعباني مجيد الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، بمجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، مجلد 04، العدد 02.

6. وليد شريط (2020)، بعنوان الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد في الجزائر ، الصادرة في مجلة العلوم القانونية والاجتماعية بجامعة الجلفة.

7. Andreff, W. (2019). "Governance and Corruption in Sports." Edward Elgar Publishing.
8. Benkhelil, M., &Sahraoui, A. (2021). "Sports Governance and Corruption in Algeria." Algerian Journal of Sports Studies.
9. Duggan, M. (2020). "Transparency and Accountability in Sports Administration." International Review of Sport Sociology
10. Geeraert, A. (2018). "Sports Governance: A Guide for Governing Bodies." Routledge.
11. International Olympic Committee (IOC). (2020). "Good Governance in Sport." IOC Publications.
12. Mason, D., et al. (2022). "Institutional Corruption in Sports Organizations." Journal of Sports Policy and Governance.
13. Pielke, R. (2013). "The Edge: The War Against Cheating and Corruption in the Cutthroat World of Elite Sports." Roaring Forties Press.
14. Transparency International. (2021). Global corruption report: Sport.